

السودان
جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة

د. كمال محمد جاه الله الخضر

رمضان ١٤٤٠هـ - مايو ٢٠١٩م

تقرير خاص



السودان
جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة

تقرير خاص

قائمة المحتويات

مقدمة:

حملت انطلاقة الحراك الجماهيري في السودان، التي يؤرخ لها في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١٨، عنصري الفجاءة المحضة، والدهشة المطلقة، على الرغم من أنها نتاج طبيعي لجملة من التراكمات، ذات الطبيعتين: الاقتصادية والسياسية القديمتين الجديدتين، اللتين ولدتا في لحظة تاريخية محددة شرارةَ ذلك الحراك.

تعددت المسميات، لذلك الذي يجري في السودان من أحداث، ابتداء من ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، حتى العاشر من أبريل ٢٠١٩، أهو تظاهر، أم احتجاج، أم انتفاضة، أم هبّة، أم ثورة، أم حراك؟... إلخ، على أن كثرة المسميات، كما تقول العرب في تراثها، تدلّ على عِظم المسمى.

هذه الدراسة تتبنّى مصطلح الحراك، أولاً: لأنه مصطلح يشعر بالحياد بين طرفين بينهما بون شاسع. ثانياً: لأنه مصطلح تغلب عليه الحداثة، وعدم الاستهلاك في المجالات البحثية. ثالثاً: لأنه يدل على الحركة والتفاعل.

إن ما قمنا به في هذه الدراسة، هو عملية رصد وتوصيف وتحليل. في مقابل أننا بذلنا الجهد المتواصل للوصول إلى الحيثيات، التي تخص ذلك الحراك.

عليه، فيمكن القول: إن هذه الدراسة لا تستطيع أن تجيب عن جميع الأسئلة، التي تطرح في مضمار الحراك، الذي تشكلت وتتشكل تفاصيله يوماً بعد يوم، ولكنها، على أقل تقدير، يمكنها أن تسلط الأضواء الكاشفة على محطات مهمة منه، ربما تساعد في فهمه على نحو أفضل. وبلغة البحث العلمي، ربما تسهم في بناء أطروحة واضحة تجيب عن بعض التساؤلات المطروحة مِن قِبل مَن يريدون فَهْم هذا الحراك.

بدأت عملية كتابة هذه الدراسة برصد بداية الحراك في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، والذي انتهى بتاريخ الخميس ١١ أبريل ٢٠١٩، حيث استلم الجيش السوداني السلطة، منهياً جزءاً من تاريخ السودان المعاصر. وبذا يكون الحراك قد أكمل نحو أربعة أشهر من الأحداث المتلاحقة، والحيثيات سريعة التخلّق.

تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، تناول الأول: جغرافية الحرك، من حيث أسباب الأحداث واتجاهاتها، ومحاور انتشارها. وتناول الثاني: أهم القوى الفاعلة في الحراك. أما الثالث: فتناول موقف الجيش السوداني من الحراك.

الفصل الأول

جغرافية الحراك الجماهيري

أسباب الأحداث واتجاهاتها ومحاور انتشارها

يحاول هذا الفصل التطرق إلى جملة من المحاور، تعكس جغرافية الحراك؛ من حيث أسبابه، واتجاهات أحداثه، ومناطق انتشاره. وتتمثل هذه المحاور في: وصف المشهد قبل الحراك، وبداية الشرارة الأولى له، ودلالة انطلاقة الحراك من المدن الداخلية، واستعراض نماذج للخسائر في تلك المدن، إضافة إلى تسليط بعض الضوء على الحراك في ولاية الخرطوم، ليختتم الفصل بالإشارة إلى أسباب الحراك ودوافعه، وموقف الحكومة منه.

مشهد ما قبل الحراك الجماهيري:

اتسمت الأشهر القليلة التي سبقت بداية الحراك الجماهيري، المنطلِقة من مدينة عَطْبَرَة بشمال السودان بجملة من السمات، ذات الطابع الاقتصادي المعاشي، لعل أهمها: الضائقة المعيشية التي خنقت - أو كادت - الغالبية العظمى من الشعب السوداني، فالكلّ يشتكي مما حلّ به تدريجياً، وانعدام الخدمات، أو ترديها، والتي تتمثل في فقدان الخبز من الأسواق، وغلاء سعره في حالة الإتاحة، وانعدام المحروقات أو ندرتها، واختفاء السيولة النقدية (الكاش)، ليصل مداه في شهري مارس وأبريل ٢٠١٩، حيث خلت البنوك والصرافات الآلية من أية مبالغ مالية لتصرف لمواطن. علاوة على ذلك غلاء الأسعار وتصاعدها بصورة لم يسبق لها مثيل، ولا سيما في مجالَي الحاجات اليومية والدواء. كما شهدت أسواق العملة ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية. وذلك بصورة تكاد تكون يومية،

حتى وصل إلى ما بعد التسعين جنيهاً في فترة وجيزة في أيام الحراك الأولى، ليستقر في الأسبوعين الأخيرين من شهر مارس ٢٠١٩ والأسبوع الأول من شهر أبريل ٢٠١٩- في حدود ٧٣ جنيهاً.

ولعل تلك السمات التي وسمنا بها تلك الفترة، كانت نتاجاً طبيعياً وانعكاساً جلياً، لارتفاع الدولار الجمركي قبيل ميزانية ٢٠١٨ إلى ١٨ جنيهاً، مقابل ٦,٨ جنيهات من قبل. وكان في ذلك تدشيناً للغلاء من أوسع أبوابه.

لم يكن ارتفاع الدولار الجمركي المسؤول وحده عن رسم صورة قاتمة للاقتصاد في تلك الفترة، إذ زامله في ذلك ارتفاع التضخم. فتحْتَ عنوان: «ارتفاع جنوني في معدل التضخم» أوردت صحيفة الانتباهة بعد مضي نحو شهر من الحراك، «أن معدل التضخم، ارتفع لشهر ديسمبر ٢٠١٨ بالسودان إلى ٧٢,٩٤٪، مقارنة بـ ٦٨,٩٣٪ في نوفمبر ٢٠١٨. وسجل متوسط التغير الشهري لعام ٢٠١٨ معدلاً بلغ ٤,٨٤٪، وأعلى معدل سجله في يناير ٢٠١٨ ٢٤,٨٥٪، وأدناه سجله في أكتوبر ٦٨ ,٠٪، مقارنة بمتوسط التغير الشهري لعام ٢٠١٧، البالغ ١,٨٩٪. وسجل معدل التضخم في المناطق الحضرية ارتفاعاً بلغ ٦٨,٢٥٪، بينما كان ٦٢,٦٧٪ في نوفمبر الماضي (٢٠١٨). وأعلن الجهاز القومي للإحصاء عن تسجيل (١١) ولاية ارتفاعاً في معدل التضخم عن شهر نوفمبر الماضي (٢٠١٨)، وهي ولايات: البحر الأحمر، وجنوب دارفور، والخرطوم، والجزيرة، ونهر النيل، وشمال كُرْدُفَان، والنيل الأبيض، والقَضَارِفْ، وجنوب كُرْدفَان، وشمال دارفور، والشمالية، بينما سجلت أربع ولايات انخفاضاً هي: كَسَلا، والنيل الأزرق، وسِنّار، وغرب دارفور»[١].

ويلاحظ، كما سنشير لاحقاً، أن الحراك الجماهيري، كانت شرارته الأولى، وامتداداتها في الولايات، التي ارتفع فيها التضخم، الذي أوردته صحيفة الانتباهة أعلاه، وهي: نهر النيل، والشمالية، والقَضَارِف، والبحر الأحمر، والنيل الأبيض، والخرطوم.

ألقى شبح التضخم، وقلة الإنتاج والإنتاجية، بثقليهما على الشعب السوداني، وشكلا ضغطاً متزايداً عليه. وفي المقابل ظلت الحكومة كالمتفرج لا تلقي بالاً للتطورات المتسارعة في المشهد الاقتصادي العاجز المتردي، وكأن الأمر لا يعنيها. فأحسّ الشعب السوداني بغياب الحكومة، التي سلكت سياسة الخصخصة سبيلاً لرفع يدها عن المشهد الاقتصادي، وأحسّ بقبضة الضائقة المعيشية المتوسعة، وهو ينظر إلى الأسعار، وهي تتصاعد، فكأنما تحول الحكم من السياسيين، إلى التجار، الذين سيطروا تماماً على المشهد الاقتصادي، قبيل الحراك. إضافة إلى أن السلع الأساسية مثل

(١) صحيفة الانتباهة، تصدر عن شركة المبر للطباعة المحدودة، بالخرطوم، السبت ١٩ يناير ٢٠١٩، ص ١- ٢.

السكر، تقول الصحافة عنها إنها مملوكة لأشخاص على عدد أصابع اليد الواحدة، أو أقل، وبدت رائحة الفساد تفوح، حتى أصبح الفساد حديث الناس في البدو والحاضرة.

وفي هذه الفترة، التي شحت فيها السيولة النقدية، أصبح للدولار - غير سعر آلية صنّاع السوق، الموكل إليها تحديد سعر الدولار في البلاد - سعران: الأول نقداً، والثاني بغير النقد (شيكاً أو تحويلاً على حساب بالبنك)، وبين السعرين الأخيرين فرقٌ قد يصل إلى ١٥ جنيهاً. وتجدر الإشارة إلى أن آلية صناع السوق تم تجميدها في ٢٧ مارس ٢٠١٩ - من قبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ محمد طاهر آيلا (المُقال في ١١ أبريل ٢٠١٩).

خلاصة الأمر، أنه في فترة ما قبل الحراك، أغلقت الحكومة جميع الأبواب أمام الشعب، فلا هي اهتمت بأمر معاشه على النحو المطلوب، ولا هي خاطبت بوضوح المشكلات الاقتصادية الجمّة التي تواجهه. كل ذلك وغيره، هيأ البيئة تماماً للخروج على الحكومة من قبل الجماهير، فكان التظاهر والاحتجاج، على ما يبدو، هما الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن المعاناة، التي وصلت إلى أشدها.

بداية الشرارة الأولى للحراك الجماهيري:

على الرغم من اشتداد الضائقة المعيشية في ولاية الخرطوم، والتي تمظهرت في صفوف الخبز والوقود، واستلام النقد، وغيرها، التي تمت الإشارة إليها، وبحكم طبيعة المدن/ العواصم، التي لا تكثر فيها خيارات المعيشة، مثلما هو الحال في الولايات، إلا أن هذه الولاية لم تبادر بالخروج والتظاهر.

مصدرا الدهشة والمفاجأة وعدم التوقع لاندلاع الشرارة الأولى للحراك - أنها كانت خارج الخرطوم - حيث كانت البداية لهذا الحراك في مدن وحواضر بعض الولايات، منها: مدينة عَطْبَرَةْ (حوالي ٣١٠ كلم شمال الخرطوم، ١٠٩,٧٣٤ نسمة)، إحدى أهم حواضر ولاية نهر النيل، الولاية التي تحدّ ولاية الخرطوم شمالاً. ومدينة القَضَارِفْ (حوالي ٣١١ كلم من الخرطوم، ٣٣٦,٥٢٢ نسمة)، عاصمة ولاية القضارف بشرق السودان. ومدينة دُنْقُلا (حوالي ٥٣٠ كلم شمال الخرطوم، ١٣,٤٧٣ نسمة)، عاصمة الولاية الشمالية، في أقصى شمال السودان. ومدينة بُورتْسُودان (حوالي ٨٢٦ كلم من الخرطوم، ٤٧٤,٣٦٣ نسمة)، وهي عاصمة ولاية البحر الأحمر، وميناء السودان الرئيس، وتقع في شرق السودان، ومدينة رَبَكْ (حوالي ٢٦٠ كلم جنوب الخرطوم، ١٤٤,١٠٨ نسمة)، عاصمة ولاية النيل الأبيض، التي تقع جنوب ولاية الخرطوم. وذلك خلافاً للعادة، التي جعلت ولاية الخرطوم، تاريخياً، منطقة تصنع فيها الحِراكات، والانتفاضات، والثورات.

وقبيل أن تنضم ولاية الخرطوم إلى الحراك الجماهيري، ظهر هشتاق (وسم) #مدن-السودان-تنتفض، ليكون أول «وسم»، تتناوله وسائل التواصل الاجتماعي لتروّج به للحراك.

المهم على غرار مدن السودان، التي خرجت منتفضة ضد الحكومة، انفكّ قيد ولاية الخرطوم، وأخذت زمام المبادرة، وأصبحت العاصمة المُثلثة (الخرطوم، ٢,٠٩٠,٠٠١ نسمة، وأمْ دُرْمَان، ٢,٩٧٠,٠٩٩ نسمة، وبَحْرِي، ١,٦٢٦,٦٣٨ نسمة) تغلي كمرجل. وكان دخول هذه الولاية إضافة نوعية للحراك. وأغلب الظن أن هذه الولاية هي التي يرجع إليها الفضل في نقل التظاهر من الوجهة الاقتصادية المحضة، إلى الوجهة السياسية، التي تمركز مطلبُها الأساس في إسقاط النظام، فبرز وسم (هشتاق) المرحلة الجديدة «#تسقط-بس». وتلا ذلك بروز هاشتاقات وشعارات عديدة، في مقدمتها: «حرية سلام وعدالة، الثورة خيار الشعب».

دلالة انطلاقة الحراك من الولايات:

في المساحة التالية من الدراسة سنفسح المجال للحديث باختصار، غير مخلّ، عن أربع مدن انطلقت منها الشرارة الأولى للحراك الجماهيري، قبل أن ينتقل الحراك بصورة متسارعة، وعنيفة إلى ولاية الخرطوم، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مدينة عَطْبَرَةْ: يقول عن هذه المدينة، أستاذ العلوم السياسية الدكتور/ عبد الوهاب الأفندي، في مقال له نشره بعد أربعة أيام من الحراك (٢٢ ديسمبر ٢٠١٨)، وهي تقود بداية مسيرة الحراك - يقول: «صحيح أن مدينة عَطْبَرَةْ لم تكن غريبة عن النضال والثورات، حيث ظلت تاريخياً أحد أبرز معاقل الحركة النقابية، ولكنها فقدت تلك المكانة منذ عقود، بعد انهيار مؤسسة السكك الحديدية، أكبر مُخدّم عمالي في البلاد»[٢].

ولما كان كلام الأفندي فيه شيء من الإجمال، فلا بدّ من بعض التفصيل فيه. حيث تمثل عَطْبَرَة مدينة السكك الحديدية بلا منازع في السودان، مدينة عمالية بامتياز، وقد استطاع اليسار، بمختلف توجهاته، أن يستوعب عدداً معتبراً منهم في مواعينه. وظلت المدينة ذات رمزية خاصة لليسار، بل حاضنة لتاريخهم. وليس جديداً القول: إن المدينة فقدتْ بريقها، بفقدان مؤسسة السكك الحديدية أهميتها في العقود الأخيرة، وهي المؤسسة التي كانت تلعب دوراً حيوياً في اقتصاد السودان، ولا سيما في مجال قلة تكلفة النقل من الميناء إلى مدن السودان المختلفة.

---

(٢) مقال مهم للكاتب تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي بصورة واسعة في أيام الحراك الأولى.

ويمكن القول: إن المدينة في بعض جوانبها يسارية الطابع، عمالية الملمح، تضررت كثيراً من إهمال الحكومات لها في العقود الأخيرة، وغالباً ما تشير الحكومة إلى أن مؤسسة السكك الحديدية، التي تتمركز في هذه المدينة، إنما تداعت بسبب المقاطعة الأمريكية، التي حالت دون وصول قطع الغيار إلى القطارات. وأغلب الظن أن بداية الحراك من هذه المدينة يقف خلفه اليسار بتوجهاته المختلفة.

ثانياً: مدينة القَضَارِفْ: تعد مدينة القَضَارِف، عاصمة ولاية القَضَارِفْ بشرق السودان، مخزن غلال السودان، فهي ولاية الزراعة المطرية، وأرض المشروعات الاستثمارية الزراعية الكبرى بالبلاد، بل إن ما تأكله ولاية الخرطوم من ذرة وسمسم، وغيرهما، جلّه مصدره هذه الولاية، التي تحادد جمهورية إثيوبيا الاتحادية.

الحق أن هذه الولاية، التي عُرفت بعض مناطقها، وحواضرها، وعاصمتها القَضَارِفْ على وجه التحديد، بالنقص الحاد في المياه، مياه الشرب النقية، وكان من المؤمل أن يسد هذه الثغرة سد نهري عَطْبَرَةْ وسَتِيتْ؛ شهدت في الأشهر الستة الأخيرة من العام ٢٠١٨، شحّاً حاداً في الخدمات البترولية، وفي الخبز، وفي السيولة النقدية، وهي الولاية، بحكم طبيعتها الزراعية، التي تعتمد كلياً على الوقود، والسيولة النقدية، في تعاملاتها الخاصة بالمحاصيل الزراعية بيعاً وشراء، وقد ترتب على ذلك تضرّر أصحاب المشاريع، والمواطنين، ولذلك أول ما فقدت المدينة، حرقاً ونهباً وتخريباً في الهبة الأولى للحراك؛ البنوكَ، والصرافات الآلية، وطلمبات الوقود.

ثالثاً: مدينة دُنْقُلا: مدينة دُنْقُلَا من المدن التاريخية القديمة، التي ارتبط اسمها بإثنية النُّوبة، صاحبة الممالك المسيحية القديمة، والتاريخ العريق. ودُنْقُلا حالياً هي عاصمة الولاية الشمالية، ذات التعداد السكاني القليل، إذ تسبب الهجرة لضيق المساحات المزروعة في انتقال عدد معتبر من السكان منها إلى الخرطوم، وإلى مدن السودان الأخرى. ولكن الولاية شهدت في الآونة الأخيرة قيام مشروعات استثمارية عديدة، تتبع لمستثمرين سودانيين، وخليجيين.

إن مدينة دُنْقُلا، وما جاورها، ظلت في العقود الثلاثة، التي حكمت فيها الإنقاذ مفرّخة للمعارضين لسياساتها لأسباب مختلفة، على الرغم من أن دنقلا، وما جاورها، توصف عادة بأنها مفرّخة أيضاً للإنقاذيين. ولعلّ استهداف مقر الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) بالحرق والتدمير شبه الكامل في بداية الحراك، يقف دليلاً على بُغض بعض الأهالي لسياسات الحكومة، على الأقل في المنطقة.

رابعاً: مدينة بُورتْسُودان: تمثل مدينة بُورتْسودان ميناء السودان الأهمّ، وذلك أن موقعها على البحر الأحمر، ذي الأهمية الجيواستراتيجية، جعل منها شرياناً مهماً لاقتصاد السودان، تصديراً واستيراداً، فهي المحطة التي يمرّ عبرها معظم الصادر، ومعظم الوارد، ومن هنا اكتسبت رمزيتها، التي لا تنازعها عليها مدينة سودانية أخرى.

وبسبب طبيعة مدينة بُورتْسُودان القائمة على حركة العمّال في التفريغ والشحن من السفن والبواخر، اكتظت بالعمالة الوافدة، التي تعيش حياة قائمة على «المُرَتّبَات» الضعيفة، و«اليَوْمِيات» الهزيلة، وقد تأثرت تلك العمالة بالضائقة المعيشية الخانقة، التي سبقت الحراك، بل إن سعر الخبز تضاعف ثلاث مرات عما هو الحال عليه في ولاية الخرطوم؛ وهو ما جعل مدينة بورتسودان مهيئة للخروج على الحكومة، بل في مقدمة المدن السودانية.

الحراك في ولاية الخرطوم (العاصمة القومية):

بعد أن تم تدشين الحراك الجماهيري في بعض مدن الولايات الأخرى، على النحو الذي أشرنا إليه من قبل، انتقلت العدوى تدريجياً إلى بعض أحياء ولاية الخرطوم، بمدنها الثلاث. فهبّت أحياء أم درمان القديمة، مثل: وَدْ نُوبَاوِي، والعَبَّاسِيَّةْ، والعَرْضَةْ، وغيرها، وأغلبها أحياء ارتبطت نشأتها بالثورة المهدية. ولحقت بأحياء أم درمان القديمة أحياء من الخرطوم على رأسها: حي بُرِّي في شرقها، وضاحية الكَلاكْلاتْ في جنوبها، والدُّيُومْ الشرقية في وسطها، ثم التحقت أحياء عديدة في الخرطوم بَحْرِي، مثل: شَمْبات والحَلْفايَةْ والدَّرُوْشاب. وباستمرارية أيام الحراك وديمومته، لم يخل حي من ولاية الخرطوم، إلا وله نصيب من هذا الحراك، قوة وضعفاً.

ولا شك في أن دخول ولاية الخرطوم حَلبة الحراك الجماهيري، يعد نقلةً نوعيةً، لما تتميز به الولاية من ثقل جماهيري نوعي، ووعي، علاوة على تمركُز الأحزاب السياسية الفاعلة، ومنظمات المجتمع المدني الناشطة، والمستنيرين من بقايا الطبقة الوسطى، التي تلاشت في العقود الأخيرة.

على العكس من شرارة الحراك الأولى في مدن الولايات، التي ارتبطت بالحرق والتدمير والتخريب، اتسم الحراك الجماهيري في ولاية الخرطوم بطابع السلمية، في غالبيته، حيث خلا أو كاد من التخريب، والحرق، والنهب. وكان بعض الحراكيين في بعض الأحياء يحرقون إطارات السيارات، ويضعون جذوع الأشجار، وكُتل الأحجار على الشوارع الرئيسة.

صاحب الحراك في ولاية الخرطوم، في أيامه الأولى، تعطيل الدراسة على مستوى التعليم ما قبل المدرسي، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، ولحقهم التعليم العالي، وتم حجب وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما الفيسبوك وتويتر.

وفي هذا الإطار قالت وزارة التربية والتعليم: إن قرار تعليق الدراسة أمر احترازي، غرضه الحفاظ على أرواح الطلاب، مؤكدة أن القرار لن يؤثر على عملية التقويم الدراسي، وموعد امتحانات طلاب الأساسي والثانوي. وأضافت الوزارة: والمعلمون سيعملون على تكثيف العمل بزيادة ساعات عمل إضافية لتعويض الزمن المفقود[٣].

على مستوى التعليم العالي لم تفتح الجامعات الحكومية، على الرغم من مضي أربعة أشهر على الحراك، غير أن بعض الجامعات الخاصة استأنف العمل وتعثّر البعض بعد فتحه. وعلى مستوى التعليم الثانوي تم إجراء الشهادة السودانية بسلاسة، على الرغم من بعض التشويش، الذي حاول تعطيلها.

وأما في إطار حجب بعض خدمات الإنترنت، فقد جاء على لسان راشد عبد الوهاب علي بصحيفة «مصادر»: أن البلاد شهدت في الأيام الماضية صعوبة في الوصول إلى خدمات الإنترنت، خاصة في وسائل الاتصال الاجتماعي، وفي الوقت الذي نفى فيه جهاز الأمن والمخابرات الوطني مسؤوليته عن الأمر، وأعقبه نفي من شركات الاتصالات، وتحميلها الحكومة مسؤولية الحجب، إلا أن الهيئة القومية للاتصالات لم تصدر توضيحاً رسمياً أو اعتذاراً بهذا الصدد. وإزاء هذا الأمر اضطر كثير من رواد مواقع التواصل الاجتماعي إلى استخدام برمجيات وتقنيات خاصة للتفاعل عبر صفحاتهم، ومتابعة مجريات الأحداث[٤]. ومن جهة أخرى أبانت الصحيفة أن رواد وسائل التواصل الاجتماعي اضطروا بسبب الحجب إلى استخدام برمجيات (الشبكات الافتراضية الخاصة VPN) لاستمرار التفاعل عبر صفحاتهم على المواقع المختلفة، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة الدخول إليها[٥].

عادت خدمة الإنترنت إلى طبيعتها في يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٩، بعد حلّ الحكومة، وإعلان حالة الطوارئ، وقطعت مجدداً صباح السبت ٦ أبريل ٢٠١٩، بعد موجة من الاحتجاجات العنيفة، لتعود إلى طبيعتها صباح الخميس ١١ أبريل ٢٠١٩- قبيل بيان الجيش السوداني، الذي حل الحكومة، والبرلمان ... وأعلن حالة الطوارئ لثلاثة أشهر، وحظر التجوال لشهر، وغير ذلك من الإجراءات، التي سنشير إليها لاحقاً.

---

(٣) صحيفة السوداني، تصدر عن دار السوداني للطباعة والنشر والاستثمار الإعلامي، بالخرطوم، الثلاثاء ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، ص ٢.

(٤) صحيفة مصادر، الإثنين ٢٤ ديسمبر ٢٠١٩، ص ٤.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الحكومة السودانية والتعامل مع الحراك:

في البدء لا بد من القول: إن الحكومة صدمت بضخامة الحراك وامتداده ، اندفاعاً وقوة، إذ في ساعات قلائل، وجدت نفسها أمام مدٍّ عاتٍ يحرق مقار حزبها، ويخرب مؤسسات الدولة، ويشعل النيران في محطات الوقود، ويعتدي على محالّ المواطنين في الأسواق، بل يعتدي على بعض أفرع البنوك الولائية، وصرافاتها الآلية بالتحطيم والسرقة والنهب. صدمت بالفعل، وهي ترى تسارع الأحداث غير المتوقعة؟

قسّم البروفسير أحمد إبراهيم أبو شوك، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- الذي نشر مقالاً مهماً على صفحته في الفيسبوك، بعنوان: «مبادرات انتفاضة ١٩ ديسمبر الشعبية: التحديات والآفاق»، وذلك بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٩ - قسّم خطاب الحكومة تجاه الحراك الجماهيري إلى مراحل ثلاث[٦]:

المرحلة الأولى: وفيها بدأ خطاب الحكومة بنبرة استعلائية، مال فيها إلى التهديد بكتائب الظل الساهرة على حراسة النظام، وتخوين المتظاهرين بأنهم «مندسون لتخريب مكتسبات الشعب»، وعملاء موساد، وتقف خلفهم حركة العدل والمساواة، جناح عبد الواحد نور، وشذاذ الآفاق، تدفعهم نزوة الإلحاد والعلمانية، لتأسيس حكومة لا علاقة لها بقيم الإسلام الراسخة في المجتمع السوداني.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تصاعدت فيها حدة التظاهرات، وانتشرت المواكب الاحتجاجية أفقياً في مدن السودان المختلفة، ورأسياً بين قطاعات المجتمع الفاعلة، وعندها لجأت الحكومة للاعتراف بالحق الدستوري للمواطنين في أن يعبروا عن آرائهم سلمياً، ثم أضحى الحديث عن الحق الدستوري في التظاهر أحد «الكليشيهات» الثابتة في خطاب الإعلام الموالي للحكومة.

المرحلة الثالثة: وفي الأسبوعين الأخيرين (من بداية فبراير ٢٠١٩ حتى منتصفه) تبنى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، وبعض المؤسسات الحكومية، وقيادات من المؤتمر الوطني، خطاباً سياسياً فيه نوع من التراجع، والتواضع في النبرة الاستعلائية، والتخفيف من فزاعة المؤامرة، حيث أقرت الحكومة بشرعية المظاهرات، ومطالبة الشباب المتظاهرين، التي يجب أن تدرس بموضوعية، وينظر فيها بجدية! وفي إطار هذا التراجع بدأت تظهر بعض العبارات الناقدة لمؤسسات الحكومة، وقوانينها.

---

(٦) ينظر إلى موقع الكاتب على الفيسبوك، يوم الجمعة ١٥ فبراير ٢٠١٩.

الفصل الثاني

القوى الفاعلة في الحراك

يحاول هذا الفصل التطرّق إلى القوى الفاعلة في الحراك، ابتداء من تجمع المهنيين السودانيين، ومناضلي «الكيبورد»، مروراً باستعراض مواقف الأحزاب الكبرى في السودان من الحراك، وانتهاء بالوقوف على موقف الجبهة الوطنية للتغيير.

تجمع المهنيين السودانيين:

لا شك في أن عملية التحول التي نقلت الحراك الجماهيري من خانة المطالب ذات الوجهة الاقتصادية إلى المطالب ذات الوجهة السياسية، يقف وراءها «تجمع المهنيين السودانيين»، لأن الحراك بدأ في بواكيره خروجاً عفوياً، بلا قيادة حزبية، ولا قيادة تنتمي إلى منظمات مجتمع مدني، ولا غيرها، بل بلا قيادة من أي نوع، لكن تجمع المهنيين السودانيين اهتبل هذه الساحة، وقاد الحراك إلى حيث يريد.

الحق أن قيادة تجمع المهنيين السودانيين للحراك الجماهيري؛ كانت محطة مهمة، أذهبت عنه العفوية، التي لازمته في بداياته، وأكسبته قدرة على الفعل السلمي، ومهارة في التنظيم والتنسيق، ليقود التظاهر.

فما تجمع المهنيين السودانيين على وجه التحديد؟

يورد القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية BBC، معلومات تعريفية عن تجمع المهنيين السودانيين، قائلاً: «إن السودانيين يلتفون حول تجمع سوداني سِرّيّ، أطلق على نفسه «تجمع

المهنيين السودانيين»، الذي تأسس عام ٢٠١٣ بعد الاحتجاجات التي عمت البلاد في سبتمبر/ أيلول من ذلك العام، إلا أن الإعلان الرسمي له كان في أغسطس/ آب ٢٠١٨ في ظل تعتيم على أعضائه، وهيئاته لأسباب أمنية... ويضم التجمع قطاعات عديدة من مهندسين، وأطباء، وأساتذة جامعات... وأهداف التجمع تتمثل في[٧]:

١- تكوين تجمع يحظى بالثقة لقيادة المعارضة، عوضاً عن الأحزاب التقليدية.

٢- إيجاد بديل للنقابات الرسمية، التي يسيطر عليها النظام.

٣- إيجاد أداة لتنفيذ العصيان المدني والإضراب، كوسيلة سلمية للتغيير السياسي.

ويتكون تجمع المهنيين السودانيين من ثمانية تنظيمات، أبرزها[٨]:

١- تحالف المحاميين الديمقراطيين.

٢- شبكة الصحافيين السودانيين.

٣- لجنة الأطباء المركزية.

٤- لجنة المعلمين السودانيين.

أما مطالب التجمع الأساسية، وفقاً للقسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية BBC، فتتمثل في:

١- التنحي الفوري للبشير دون شرط.

٢- تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية لأربع سنوات.

٣- وقف الانتهاكات وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.

وتم الاتفاق عليها، وصدرت وثيقة موقعة في مستهل عام ٢٠١٩ في الخرطوم. ويتكون حلفاء التجمع من قوى سياسية معارضة وقعت على الوثيقة، وباتت جزءاً من تجمع المهنيين، وهي: قوى نداء السودان، وقوى الإجماع الوطني، والتجمع الاتحادي المعارض.

وأما عن طبيعة «تجمع المهنيين السودانيين»، فقد أوردت قناة الحرة، أنه ليس للتجمع هيكل تنظيمي مثل الأحزاب، إذ يستلهم قوته من «العمل الجماعي»، وفقاً للمتحدث باسمه الدكتور محمد يوسف أحمد المصطفى، كما لا توجد إحصاءات مسجلة بعدد المنضوين في صفوفه. ونظراً لحظر القانون تشكيل نقابات مهنية مستقلة، وإنما نقابات تضم جميع العاملين بالمؤسسات دون فصل.

---

(٧) ينظر إلى موقع القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية: www.bbc.com، يوم الخميس ٢٤ يناير ٢٠١٩.

(٨) ينظر إلى موقع القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية: www.bbc.com، يوم الخميس ٢٤ يناير ٢٠١٩.

وتعد مواقع التواصل الاجتماعي مثل: الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب؛ وسائل الإعلام الرئيسة، التي يقوم عليها شباب التجمع في التواصل والتعبئة.

مناضلو الكيبورد والحراك:

لشباب المعارضة السودانية الخارجية في الدول الأوروبية وأمريكا وأستراليا ودول الخليج، وغيرها، (وبالطبع جزء معتبر منهم يتوقع أن يكون من المنتمين إلى تجمع المهنيين السودانيين)؛ أسلوبهم في مجابهة الحكومة السودانية، وذلك منذ أمد بعيد قبل تدشين الحراك، وقد اشتهروا بصورة عامة بمناضلي «الكيبورد» (لوحة المفاتيح)، لكونهم ينازلون الحكومة السودانية في الأسافير عبر المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، مستخدمين الكيبورد سلاحاً لهم.

وعندما فطنت الحكومة بأنهم سيرفدون الحراك بالحيوية والنشاط، عملت على حجب المواقع، التي تنطلق منها «نيران الكيبورد»، مصوبة تجاهها. ولكن هذا الحجب تمّ اختراقه، إذ استطاع المستخدمون في الداخل التواصلَ معهم، عبر الـ VPN، ليواصلوا معركتهم المشتركة ضد الحكومة.

لا شك في أن جزءاً كبيراً من الحراك كانت تتم إدارته من خارج البلاد، وقد اعترفت الحكومة أكثر من مرة بذلك. لقد مثّلت بداية الحراك واستمراريته لنحو أربعة أشهر، مادة يومية دسمة للكيبورديين. فقد دعموا الحراك، وتقدموا غيرهم في عمليات التحشيد، وبثّ كل ما من شأنه أن يؤذي الحكومة، ويحرجها أمام المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية.

وعندما لم يجد حجب مواقع وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الحكومة، لجأت الأخيرة، بعد مرور شهر على الحراك الجماهيري، إلى سلاح آخر للحرب، إلى سلاح القانون. حيث أوردت صحيفة «الانتباهة»، وصحيفة «الصيحة»، أن نيابة أمن الدولة قيدت بلاغاً بالرقم (٢٠١٨/ ١١) في مواجهة (٣٨) متهما، تحت المواد (٦٦- ٦٩- ٧٧) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١، والمادة (١٧) من قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧، بالتحريض والإزعاج، ونشر الأخبار الكاذبة، والإخلال بالسلام والطمأنينة العامة، وإشانة سمعة شخصيات طبيعية واعتبارية. وشملت لائحة الاتهام صحافيين وناشطين إسفيريين منهم (٢٨) مقيماً خارج السودان، أصدر في مواجهتهم نشرات حمراء (أوامر توقيف)[٩].

---

(٩) صحيفة الانتباهة، السبت ١٩ يناير ٢٠١٩، ص ١، وصحيفة الصيحة، تصدر عن شركة بوبيان للتنمية المحدودة، بالخرطوم، السبت ١٩ يناير ٢٠١٩، ص ١.

موقف الأحزاب من الحراك:

لم يكن الحراك ومجريات أحداثِه حكراً على تجمع المهنيين السودانيين، الفاعلِ الأساس في الحراك، وفي تحديد مساره، ومصيره، ولم يكن كذلك حكراً على «مناضلي الكيبورد»، على الرغم من دورهم الكبير في دفع الحراك إلى الأمام. وذلك أن فاعلاً قوياً في هذا المضمار، وهو الأحزاب (والتكتلات الحزبية)، لا بد من الوقوف عنده.

عليه سيكون التركيز في هذا الجزء من دراستنا على ثلاثة أحزاب ذات قاعدة جماهيرية كبرى، هي:

١- الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل.

٢- حزب الأمة القومي.

٣- حزب المؤتمر الشعبي.

أولاً: موقف حزب الاتحادي الديمقراطي الأصل من الحراك:

يتمتع الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، بقيادة زعيمه السيد محمد عثمان الميرغني، بقاعدة جماهيرية كبرى في بقاع السودان المختلفة. وهو حزب مشارك بكلياته في الحكومة الحالية، حكومة الوفاق الوطني بمستوياتها كافة، فلا غرو بعد ذلك أن يخرج القيادي بالحزب ووزير النقل (الاتحادي) حاتم السر ليعلن تأييده للحكومة، الذي باركته قيادة الحزب بقيادة رئيس الحزب محمد عثمان الميرغني، وقطع «السّر» بأن أسباب الأزمات التي قادت للتظاهرات، ومنها: صفوف الوقود والخبز والسيولة، ستنتفي تماماً، ولن يبقى إلا صف الصلاة. وأضاف «السر» بأن البشير هو الضامن لإنفاذ الوثيقة الوطنية، والضامن لمسيرة الحوار الوطني[١٠].

بعد خمسة أيام من الحراك الجماهيري، أي في يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨، وفقاً لصحيفة «مصادر»، أصدر رئيس الحزب بالولايات المتحدة الأمريكية، بياناً قال فيه: «في اتصال هاتفي كريم كلفني سيادة مولانا السيد محمد عثمان الميرغني- رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، ومرشد الختمية - بتبليغ جميع المشاركين بفضّ المشاركة والانسحاب الفوري من الحكومة، بسبب إفراطها في العنف تجاه المتظاهرين»[١١].

(١٠) صحيفة الصيحة، الجمعة ١ فبراير ٢٠١٩، ص ٣.

(١١) صحيفة مصادر، الأربعاء ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨، ص ٤.

وقبل أن يكمل الحراك الجماهيري أسبوعين، أبدى زعيم الاتحاد الديمقراطي الأصل محمد عثمان الميرغني، وفقاً لصحيفة «مصادر»، «أبدى حزنه لسقوط ضحايا أثناء الاحتجاجات السلمية، التي عمت مدناً عديدة في السودان، وطالب بفتح تحقيق عادل لمعاقبة الجناة، واستدعى في الوقت ذاته قيادات نافذة للاجتماع به في القاهرة خلال يومين.

وبعد مرور حوالي ٤٠ يوماً من بداية الحراك الجماهيري (تحديداً في يوم ٢٧ يناير ٢٠١٩)، طالب القطب الاتحادي، وزير الإسكان الأسبق، الخليفة عمر حضرة، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل محمد عثمان الميرغني، بالانضمام إلى حراك الشارع ونبض الجماهير، وطلب حضرة من الميرغني سحب وزراء الحزب ونوابه من البرلمان والمجالس التشريعية، بحسب رسالة تحصلت عليها صحيفة «الانتباهة» يوم (٢٧ يناير ٢٠١٩)[١٢].

ومع دخول الحراك الجماهيري أسبوعه السادس أعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل عبر رئيس الحزب بالولايات المتحدة، أحمد السنجك، انضمامه لتجمع المهنيين السودانيين.[١٣].

وتحت عنوان: «موقف ضبابي»، أوردت نجاة إدريس في تقرير لها في صحيفة «الصيحة» قول المحلل السياسي البروفسير عبد اللطيف البوني، أن هناك ألسنة متعددة، ومواقف متباينة للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل؛ وذلك نسبة لأن للحزب أكثر من متحدث غير رسمي، ومواقفهم متباينة، ما بين مؤيد للتظاهرات، ومعارض لها. مضيفاً بأن الحزب الآن في وضع ممزق، ويفتقر المؤسسية، لذلك فإن بعض قياداته تتباين مواقفهم ليقولوا ما يشاؤون، وهو معهم جميعاً، مع التظاهرات، والذين ضدّها.

ثانياً: موقف حزب الأمة القومي من الحراك:

يعد حزب الأمة القومي، الذي يتزعمه السيد الصادق المهدي، الذي يتمتع بقاعدة عريضة جداً من الجماهير، يعد حزباً معارضاً للحكومة من الطراز الأول، لكن ابن الصادق شخصياً، وهو اللواء عبد الرحمن يعمل مساعداً للرئيس البشير، بينما شقيقاته، ولا سيما د. مريم من أشرس مناهضي الحكومة.

---

(١٢) صحيفة الانتباهة، الأحد ٢٧ يناير ٢٠١٩، ص ١.

(١٣) صحيفة الصيحة، الجمعة ١ فبراير ٢٠١٩، ٣.

مهما يكن الأمر، فقد انتظرت الساحة السياسية، التي لبست ثوب الحراك الجماهيري، تعليقاً للسيد الصادق، يوضح فيه رأي حزبه من ذلك الحراك، وهو حزب يعد ثاني أكبر حزب في السودان. ولم يطل الانتظار. إذ فاجأ السيد الصادق المنتظرين بتشبيه غريب للمتظاهرين، شغل الساحة السياسية أكثر من المتظاهرين، وفقاً لصحيفة «مصادر»، وذلك أن الصادق وصف الأحزاب التي انتفضت فجأة، وتبنت المشاركة في المشاركات بـ «دُخان المَرْقَة». وفسّر المهدي ذلك بالمرأة التي لا تتدخن (تجميلاً) إلا عند الخروج من منزلها، أي أن الأحزاب لن تتحرك إلا عند الأزمة الأخيرة في استغلال واضح للظروف الاقتصادية الأخيرة[١٤].

إن «بوخة المرقة»، ذلك التعليق الساخر الذي أدلى به السيد الصادق، في إشارة إلى محدودية الحراك، وعدم قدرته على الثبات، قابله الشارع المعارض بانتقادات لاذعة للمهدي. ولم يكتف السيد الصادق بذلك التعليق، حيث أتبعه بالذكر أنه: لن يوقع ميثاقاً مع كيان مجهول (تجمع المهنيين)[١٥].

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨، أوردت ندى محمد أحمد في تقرير لها بصحيفة «الانتباهة»، أن رئيس حزب الأمة الصادق المهدي قدم روشتة الحل للحكومة في مؤتمر صحفي (٢٢ ديسمبر ٢٠١٨)، بتشكيل حكومة وفاقية جديدة تشارك فيها جميع الأطراف[١٦]. وهذا هو الموقف الثاني من قبل السيد الصادق تجاه الحراك.

انتظر الحراكيون الشباب نحو ٣٥ يوماً على أمل أن ينضم حزب الأمة القومي لتأييد احتجاجاتهم المستمرة، وكان ما تمنون قد حملته بشرى خطبة الجمعة بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٩. حيث حملت إحداثيات تلك الخطبة اقتراح تنحية البشير بشكل متفاوض عليه، والدعوة إلى تجنب مظاهر العنف. وأن الخطيب (السيد الصادق) قد وقّع بالفعل مع تجمع المهنيين.

أوردت صحيفة «الانتباهة» عنواناً عريضاً يعبر عن تأييد حزب الأمة القومي للاحتجاجات. وجاء في تفاصيل ذلك العنوان، أن زعيم الأنصار رئيس حزب الأمة القومي اتجه إلى منحى التأييد للاحتجاجات الشعبية، التي انتظمت فيها المدن والقرى منذ ١٩ ديسمبر الماضي. وقال المهدي في خطبة الجمعة (٢٥ يناير ٢٠١٩): إن الحراك الشعبي أظهر طاقات رائعة في الفنون التشكيلية والغنائية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بكفاءة عالية، وأن الهبة الشعبية هذه المرة أظهرت مثابرة استمرت حتى

---

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(١٥) تقرير: نبيل أكتوبر، صحيفة إيلاف الثلاثاء ٢٩ يناير ٢٠١٩: ٩.

(١٦) صحيفة الانتباهة، الخميس ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨، ص ١٣.

الآن أكثر من شهر رغم العنف الفعلي واللفظي، وما زالت العزيمة صاعدة... ونحا المهدي نحو التأييد للحراك الشعبي ودعا إلى تجنب مظاهر العنف المادي واللفظي، وأدان بالمقابل قتل المتظاهرين، والعنف المفرط الذي مورس ضدّهم بتشجيع من فتاوى حكام باطلة وظالمة، تبرر العنف والقتل واستخدام الرصاص الحي ضد مواطنين عزل. وقال: إن عدد الشهداء بلغ حتى الآن (٥٠) شهيداً، والجرحى أضعاف ذلك. وقال: إن عدد المحبوسين مئات من المواطنين والمواطنات. وأعلن المهدي عن التوقيع مع تجمع المهنيين وآخرين على ميثاق الحرية والتغيير. وقال: وضعنا تفصيلاً للمطلوب نصاً لميثاق الخلاص والحرية والمواطنة... وحدّد المهدي أهم مطالب ميثاق الخلاص في أن يرحل النظام، وأن تحلّ محلّه حكومة انتقالية[١٧].

وبذا يكون السيد الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة القوي، قد دشن موقفاً جديداً للحزب، أيّد فيه الحراك، وطرح مبادرة جديدة.

لا شك في أن الحراكيين الشباب الذين غضبوا من موقف السيد الصادق، ومن ثم من موقف حزب بحجم وتأثير حزب الأمة، في بداية الحراك، وملؤوا صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي شجباً وغضباً وسخرية، لا شك قد غفروا له تلك النقطة السوداء، وفتحوا له، ولجماهير حزبه الأبواب مشرعة للانضمام، والإسهام في الحراك.

مهما يكن الرأي في مواقف السيد الصادق المهدي، فإنه بعد هدوء الحراك لأكثر من شهر، عاد السيد الصادق من جديد ليحثّ باسم حزب الأمة المعارض، وفقاً لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ليحثّ المواطنين على المشاركة في مواكب ٦ أبريل (نيسان) ٢٠١٩، ومطالبة الجيش بالانحياز للشعب، واعتبر المشاركة فيها «فرض عين» على جماهيره، وأعضائه. وشدد رفضه لما أسماه «محاولات إعادة إنتاج النظام»[١٨].

ثالثاً: موقف حزب المؤتمر الشعبي من الحراك:

لقد أمكن رصد خمس محطات مهمة، عبّر فيها، حزب المؤتمر الشعبي عن موقفه من الحراك، وهو جزء أصيل من حكومة الوفاق الوطني، التي تسيّر دفة السودان (حتى ١٠ أبريل ٢٠١٩).

---

(١٧) صحيفة الانتباهة، السبت ٢٦ يناير ٢٠١٩، ص ١- ٢.

(١٨) صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، الأربعاء ٣ أبريل ٢٠١٩، ص ٤.

المحطة الأولى: قال فيها الشعبي إنه لن يخرج من الحكومة، وأن «المُلاواة بِتَكْسِر الوطن» (الصراع بالأيدي سيعمل على كسر ظهر الوطن). وقد أوردتْ تفاصيلَ هذه المحطة، الصحفية هبة عبيد، حيث كتبت تقريراً أوردته صحيفة «الانتباهة»، بعد مضي أقل من عشرة أيام من الحراك الجماهيري، أوردت ما نصّه على لسان إدريس سليمان الأمين السياسي للحزب في مؤتمر صحفي (٢٦ ديسمبر ٢٠١٨): «إن المؤتمر الشعبي أغلق الباب تماماً أمام الخروج في احتجاجات أو تظاهرات ضد الحكومة؛ لجهة عدم اكتمال التقييم الموضوعي. وأعلن الحزب رفضه للخروج في المظاهرات التي خرجت ضد النظام، وطالب الحكومة بالتحقيق في أحداث الاحتجاجات، وإطلاق سراح المعتقلين، وتوقيع العقوبة على الجناة»[١٩].

المحطة الثانية: استبعد فيها الحزب خروجه من الحكومة، وأقرّ فيها بمشاركة بعض قياداته الشبابية في الحراك الجماهيري[٢٠].

المحطة الثالثة: عبّر فيها الشعبي عن عدم مشاركته في المظاهرات لعدم معرفته بقادتها، وأنه لن يضع مصير البلاد في أيد مجهولة (يقصد تجمع المهنيين السودانيين)[٢١].

المحطة الرابعة: ركّز فيها الشعبي على أن المظاهرات بُدئ في اختطافها بالفعل من اليسار والعلمانيين وتجمع المهنيين[٢٢].

المحطة الخامسة: عبّر فيها المؤتمر الشعبي بأن الخروج من الحكومة وارد في الوقت الحالي. جاء تفصيل ذلك في حوار أجراه عبد الرؤوف طه، مع أمين الشؤون العدلية بالشعبي، الدكتور محمد العالم، وذلك بصحيفة «الصيحة»[٢٣].

هذه هي خمس محطات مهمة يمكن أن نستنتج منها موقف المؤتمر الشعبي من الحراك الجماهيري.

موقف الجبهة الوطنية للتغيير من الحراك:

الجبهة الوطنية للتغيير، واحدة من إفرازات الحراك الجماهيري، وقوة فاعلة فيه، فهي جبهة تكونت من ٢٢ حزباً (كان) مشاركاً في حكومة الوفاق الوطني الحاكمة في السودان (حتى ١٠ أبريل ٢٠١٩م).

---

(١٩) صحيفة الانتباهة، الخميس ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨، ص ٢.
(٢٠) صحيفة مصادر، الأربعاء ٢ يناير ٢٠١٩، ص ١.
(٢١) صحيفة الانتباهة، السبت ١٩ يناير ٢٠١٩، ص ١.
(٢٢) صحيفة الانتباهة، الأربعاء ٢٣ يناير ٢٠١٩، ص ٥.
(٢٣) صحيفة الصيحة، الخميس ٣١ يناير ٢٠١٩، ص ٥.

وأبرز الأحزاب التي كوّنت تلك الجبهة: حزب الإصلاح الآن بقيادة غازي صلاح الدين، وحزب الأمة بقيادة مبارك الفاضل، والاتحادي الديمقراطي المنشق برئاسة إشراقة سيد محمود، وتيار الأمة الموحد برئاسة محمد علي الجزولي، وحزب الحقيقة الفيدرالي برئاسة فضل السيد شعيب، وتيار المستقبل برئاسة فرح عقّار، علاوة على أحزاب أخرى.

خلاصة الأمر: أنه بعد مرور نحو أسبوعين من الحراك الشبابي، تحديداً في ١ يناير ٢٠١٩، عقدت الجبهة الوطنية للتغيير مؤتمراً صحفياً في اليوم المشار إليه، أعلنت فيه عن فضّ الشراكة مع الحكومة، وسحب ممثليها من البرلمان... وأعلنت فيه عن عزمها تقديم مذكرة لرئاسة الجمهورية يوم الأربعاء ٢ يناير ٢٠١٩، تطالب فيها بتشكيل حكومة انتقالية، تجمع ما بين الكفاءات، والتمثيل السياسي دون محاصصة، تتطلع بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني. وأكدت الأحزاب، التي اتخذت من مسمى الجبهة الوطنية للتغيير، عنواناً لها، انحيازها للاحتجاجات الشعبية المطالِبة بتنحي الرئيس البشير، ودعت الجيش للانحياز لثورة وانتفاضة الشعب[٢٤].

وفيما يخص ما تضمنته مذكرة الجبهة الوطنية للتغيير، يشير عمار حسن في تقريره إلى أنها «تضم عدداً من المقترحات، من بينها حلّ المجلس الوطني، ومجالس الولايات، وتشكيل مجلس توافقي من مائة عضو، بجانب حلّ الحكومات الولائية، ومجالسها التشريعية، وإعادة هيكلة الحكم الولائي وفق الحوار الوطني، وأن تحدد الحكومة الانتقالية الموعد المناسب للانتخابات، وفق التقدم في ملف السلام بالتشاور مع القوى السياسية، إضافة إلى اعتماد الخارطة الإفريقية للسلام والحلّ السياسي في السودان... وفتح وثيقة الحوار الوطني للقوى، التي لم توقع عليها لإضافة مساهمتها، واتخاذ إجراءات اقتصادية عاجلة تخفف من معاناة المواطن، وتوفر احتياجاته الأساسية، وبسط الحريات العامة، وسيادة الديمقراطية، واستقلال القضاء، وسيادة حكم القانون، والاهتمام بقضايا النازحين واللاجئين، إضافة إلى وقف الحرب، وإحلال السلام في المنطقتين ودارفور»[٢٥].

أوردت صحيفة «مصادر»، أن المؤتمر الوطني اعتبر انسحاب هذه الأحزاب من الحكومة (خروجاً على الإجماع الوطني، الذي تمثله الوثيقة الوطنية، وموقفاً مخالفاً للممارسة السياسية الأخلاقية). وقال رئيس قطاع الإعلام بحزب المؤتمر الوطني إبراهيم الصديق أمس (الثلاثاء ١ يناير ٢٠١٩): إن بعض

---

(٢٤) صحيفة مصادر، الأربعاء ٢ يناير ٢٠١٩، ص ٢.

(٢٥) تقرير عمار حسين، صحيفة التيار، غير محددة الجهة التي تصدرها، يرأس تحريرها: عثمان ميرغني، الأربعاء ٢ يناير ٢٠١٩، ص ٢.

رموز هذه المجموعة تجيد المغامرة السياسية، وتغيير المواقف؛ وهو ما يشير لافتقادها المبدئية في العمل السياسي. واعتبر تصرفها (انتهازية سياسية)[٢٦].

تجدر الإشارة إلى أن تشكيل الجبهة الوطنية للتغيير، والذي وجد استهجاناً من الحزب الحاكم، ووصف بالانتهازية السياسية، كما أشرنا من قبل، أبدت أصوات يسارية، وفقاً لنبيل أكتوبر بصحيفة «إيلاف»، شكوكاً إزاءه، وأطلقت عليه (حصان طروادة) يهدف إلى نسف الحراك بعد نضوجه[٢٧].

---

(٢٦) صحيفة مصادر، الأربعاء ٢ يناير ٢٠١٩، ص ١.

(٢٧) تقرير: نبيل أكتوبر، صحيفة إيلاف الثلاثاء ٢٩ يناير ٢٠١٩: ٩.

الفصل الثالث

موقف الجيش من الحراك الجماهيريّ

يحاول هذا الفصل الثالث (الأخير) من هذه الدراسة إبراز موقف الجيش السوداني من الحراك ومجريات أحداثه، طيلة أربعة أشهر من الاستمرارية الفاعلة، ومن ثم استعراض نقاط مهمة تعكس محاولة التغيير التي قام بها الجيش (في بيانه الأول)، التي تمت يوم الخميس ١١ أبريل ٢٠١٩، وبها انتهى عهد الإنقاذ، الذي استمر في حكم السودان لثلاثة عقود.

موقف الجيش من الحراك والرهان عليه:

منذ بداية الحراك الجماهيري في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١٨، كان هناك رهان من الحراكيين الشباب بأن انحياز القوات المسلحة مسألة وقت ليس إلا، وهم في ذلك يستحضرون حدثاً على قدر من الأهمية، تمّ بشكل درامي في أبريل من عام ١٩٨٥، حيث انحاز المشير عبد الرحمن سوار الدهب، وزير دفاع حكومة الرئيس جعفر نميري لجماهير الانتفاضة، التي خرجت تطالب بإسقاط نظامه، الذي دام ١٦ عاماً. ولكن رهان الحراكيين الشباب طال انتظاره. حيث ظلت القوات المسلحة وقادتها، تراقب موقف الحراك الجماهيري عن كثب منذ أيامه الأولى.

لقد أمكن، ابتداء، رصد ثلاث مناسبات حددت فيها القوات المسلحة موقفها بصرامة من الحراك.

المناسبة الأولى جادت بها صحيفة التيار، حيث أورد الصحفي بهاء الدين عيسى ما نصّه: «أكدت القوات المسلحة في بيان صادر عنها التفافها حول قيادتها وحرصها على مكتسبات الشعب، وأمن وسلامة المواطن (دمه، وعرضه، وماله). وأكدت عملها ضمن منظومة أمنية واحدة ومتجانسة

(القوات المسلحة، وقوات الشرطة الموحدة، وقوات الدعم السريع، وقوات جهاز الأمن والمخابرات). جاء ذلك في الاجتماع الدوري لقيادة القوات المسلحة، الذي انعقد ظهر أمس الأحد (٢٣ ديسمبر ٢٠١٨) بوزارة الدفاع، حيث تمّ فيه تنوير شامل حول الأحداث الجارية في البلاد»[٢٨].

المناسبة الثانية أوردتها بالتفصيل «باج نيوز»، كما أوردتها صحف عديدة، منها: «الصيحة»، و«المجهر السياسي»، و«الرأي العام». واشتركت الصحف جميعاً بإبراز خط عريض، يقول: الجيش السوداني: لن نسلم البلاد لشذاذ الآفاق.

ونصُّ ما أوردته تلك الصحف ما يلي: «أكدت القوات المسلحة السودانية، جاهزيتها للتصدي لكل أشكال التآمر والمحاولات التي تستهدف الأمن الوطني. وجدّدت تمسكها والتفافها حول قيادتها لتفويت الفرصة على المتربصين. في الأثناء قطعت بأنها لن تسلم البلاد إلى من وصفتهم بـ «شذاذ الآفاق» من قيادات التمرد المندحرة، ووكلاء المنظمات المشبوهة بالخارج. وأكد وزير الدفاع الفريق أول عوض بن عوف في اللقاء التنويري للضباط برتبتي العميد والعقيد، الذي انعقد بالخرطوم، اليوم (الأربعاء ٣٠ يناير ٢٠١٩)، حرصهم على الحفاظ على أمن الوطن، وسلامة المواطنين، وصيانة أرواحهم، وحماية ممتلكاتهم بحسب الإعلام العسكري. وأوضح أن القوات المسلحة تعي تماماً كل المخططات والسيناريوهات، التي تم إعدادها لاستغلال الظروف الاقتصادية الراهنة ضد أمن البلاد، عبر ما يسمى بالانتفاضة المحمية، وسعي البعض لاستفزاز القوات المسلحة، وسوقها نحو سلوك غير منطقي، ولا يليق بمكانتها وتاريخها. وقال: إن هذه الأزمة العارضة ميّزت الخبيث من الطيب، وأظهرت معدن رجال القوات المسلحة، مؤكداً أنهم لن يفرطوا في أمن البلد، ولا في قيادتها»[٢٩].

من جانبه، وفقاً للصحف نفسها، «أكد رئيس الأركان المشتركة الفريق أول كمال عبد المعروف أن القوات المسلحة لن تسمح بسقوط الدولة أو انزلاقها نحو المجهول، مشيراً إلى التضحيات الكثيرة التي قدمتها القوات المسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار. وقال: إن الذين يتصدرون المشهد في المظاهرات هي ذات الوجوه، التي ظلت تعادي السودان وتشوّه صورته أمام العالم، وتؤلب عليه المنظمات، وتوفر الدعم للحركات المتمردة، التي ظلت تقاتل القوات المسلحة على مدى السنوات الماضية. وأضاف: ثم تأتي اليوم لتشكك في مواقفها الوطنية، والإساءة إليها. وأكد أن القوات المسلحة

---

(٢٨) صحيفة التيار، الاثنين ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨، ص ١.

(٢٩) ينظر إلى موقع باج نيوز على الفيسبوك، الأربعاء ٣٠ يناير ٢٠١٩، وصحيفة الصيحة، الخميس ٣١ يناير ٢٠١٩، ص ١- ٢، وصحيفة المجهر السياسي، الخميس ٣١ يناير ٢٠١٩، ص ١- ٢، وصحيفة الرأي العام، غير محددة الشركة التي تصدر عنها، الخميس ٣١ يناير ٢٠١٩، ص ١.

ستتصدى بالقانون والملاحقة القضائية لكل الألسن والأصوات المشروخة، والأقلام المأجورة التي أساءت إليها. وقطع بأن القوات المسلحة لن تسلم البلاد إلى شذاذ الآفاق من قيادات التمرد المندحرة، ووكلاء المنظمات المشبوهة بالخارج، ولن تتوانى في التصدي لهم مهما كلفها من تضحيات حفاظا على أمن الوطن، وسلامة المواطنين»[٣٠].

المناسبة الثالثة أوردتها صحيفة «الصيحة»، حيث أبرزت الصحيفة خطاً عريضاً يعبر فيه وزير الدفاع عن أن القوات المسلحة لن تسمح بانزلاق البلاد نحو المجهول. وتحت هذا العنوان، جاء ما نصّه: «قال وزير الدفاع، الفريق أول ركن عوض بن عوف، إن القوات المسلحة لن تسمح بانزلاق البلاد نحو المجهول، مبيناً أن الجيش صِمَام الأمان من الانزلاق للمصير المجهول أو التشظي أو الاختطاف. وجدد الفريق ابن عوف في تنوير للضباط برتبتي المقدم والرائد بالأكاديمية العسكرية أمس (الإثنين ٤ فبراير ٢٠١٩) حرص قيادة الجيش على أمن الوطن وسلامة المواطنين، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم. وقال: إن الأحداث أظهرت إعادة صياغة وتشكيل الكيانات السياسية والحزبية والحركات المسلحة للمشهد السياسي بذهنية مختلفة عن السابق، للوصول إلى حالة تضمن تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء الوطن، وحماية المكتسبات والأعراض، وحقن الدماء. وأضاف: الأحداث الأخيرة أظهرت الانفصام بين الأجيال الشابة والكبار حتى داخل الأسر، ما يستوجب التواصل مع الأجيال، ووضع المعالجات العادلة لمشاكل الشباب. وأشار ابن عوف إلى تضحيات القوات المسلحة، التي ظلت على مدى التاريخ الصخرة التي تكسرت عليها سهام الاستهداف»[٣١].

من جانبه، وفقاً للصحيفة نفسها، «أكد رئيس الأركان المشتركة الفريق أول كمال عبد المعروف التفاف القوات المسلحة حول قيادتها، وتمسكها بواجباتها، وإيمانها بالتداول السلمي للسلطة، وقطع بحماية الدستور، الذي أتاح لجميع السودانيين تنظيم كياناتهم الحزبية، وممارسة العمل السياسي الراشد المسؤول في دولة آمنة»[٣٢].

يلاحظ على ما حددته القوات المسلحة من موقف في مناسباتها الثلاث، أنها تدعم الحكومة القائمة دعماً كبيراً، ولا ترى في الحراكيين ممن يتصدرون المشهد في المظاهرات إلا تلك الوجوه

---

(٣٠) ينظر إلى موقع باج نيوز على الفيسبوك، الأربعاء ٣٠ يناير ٢٠١٩، وصحيفة الصيحة، الخميس ٣١ يناير ٢٠١٩، ص ١- ٢، وصحيفة المجهر السياسي، الخميس ٣١ يناير ٢٠١٩، ص ١- ٢، وصحيفة الرأي العام، غير محددة الشركة التي تصدر عنها، الخميس ٣١ يناير ٢٠١٩، ص ١.

(٣١) صحيفة الصيحة، الثلاثاء ٥ فبراير ٢٠١٩، ص ١.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التي تعادي السودان. كما يلاحظ أن كل مناسبة من المناسبات الثلاث تمّ التأكيد فيها على أن القوات المسلحة تجدد تمسكها والتفافها حول قيادتها، كما تجدّد حرصها على سلامة المواطنين وحماية أرواحهم، وممتلكاتهم.

الجيش.. الموقف الحاسم من الحراك:

يبدو أن طبيعة مجريات أحداث الحراك، التي هدأت بعض الشيء في الفترة التي أعقبت حلّ الحكومة في ٢٢ يناير ٢٠١٩، وتكوين حكومة تصريف أعمال، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد لعام، وحلّ حكومات الولايات ومجالسها، واستبدال الولاة المدنيين بآخرين عسكريين، وتعيين وزير الدفاع الفريق أول عوض بن عوف نائباً أول لرئيس الجمهورية... وغيرها من إجراءات الطوارئ ذات الصلة بحظر التجمع، والتجمهر، والإضراب، وحظر تخزين العملة الوطنية والمضاربة فيها...، التي ظل الرئيس يصدرها تباعاً- يبدو أن طبيعة تلك الإجراءات قد مكّنت الجيش أكثر من التحكم في دقّة تسيير البلاد. ومن جانب آخر يبدو أن طبيعة تلك المجريات غير المتوقعة، التي صاغتها القوى الفاعلة في الحراك، بقيادة تجمع المهنيين السودانيين، التي استلهمت انتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥، وجعلت من يوم السبت ٦ أبريل ٢٠١٩ يوماً حاسماً، غيّر موقف الجيش ١٨٠ درجة من الحراك، الذي حلّ بجوارها في قيادتها ضيفاً مفاجئاً.

وقد دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى موكب يوم الخميس ٤ أبريل ٢٠١٩، ينطلق من ٨٠ نقطة في العاصمة الخرطوم، وعدد من مدن السودان[٣٣]. وقد جاء هذا الموكب من حيث التأثير والعدد ملبياً لما ظل يخطط له الحراكيون، الذين يبحثون عن موقع استراتيجي ليقام عليه اعتصام مفتوح، ناتج عن مسيرة مليونية، حُدد لها فيما بعد، يوم السبت ٦ أبريل ٢٠١٩، بعد طول تحشيد منقطع النظير.

وصلت الأفواج الأولى من الحراكيين إلى الموقع الاستراتيجي، أمام قيادة القوات المسلحة، في وسط الخرطوم، الموقع الذي تتحدث اللافتات حوله بعدم الاقتراب والتصوير، وفي بعض مناطقه لافتات تتحدث عن عدم السير على الأقدام. وظلت الأفواج تتناسل وتتكاثر أعدادها ابتداء من السادس من أبريل ٢٠١٩ وما تلاه من أيام.

وقد تصاعدت الاحتجاجات يوم السبت ٦ أبريل ٢٠١٩ عندما توجه نشطاء إلى مجمع وزارة الدفاع في محاولة لإقناع القوات المسلحة بالوقوف إلى جانبهم، ودعم مطالبهم باستقالة البشير، وتشكيل

(٣٣) صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، الأربعاء أبريل ٢٠١٩، ص ٤.

حكومة انتقالية. وتضيف تلك الرواية بأنه بعد أيام من المواجهات، والرصاص، واندفاع قوات الجيش لحماية المعتصمين، شهد ليل الخرطوم عرساً فنياً، وشعبياً كان مسرحه محيط وزارة الدفاع وسط العاصمة السودانية[٣٤].

ويظهر في أحد الفيديوهات مجموعة من الفنانين الشباب، وهم يشاركون في الاعتصام وسط الحشود، ويتغنون بالجيش، الذي انبرت عناصره في اليومين الماضيين للدفاع عن المتظاهرين. وأنه على مدى اليومين الماضيين حاولت قوات مسلحة - قال البعض إنها تابعة للأمن، وأشارت أخرى إلى أنهم مجموعة من الملثمين التابعين للنظام - فضّ الاعتصام الذي بدأ السبت ٦ أبريل ٢٠١٩. بيد أن جنوداً من الجيش تصدوا لهذه المحاولات، التي شهدت تبادل إطلاق نار، وهو ما أسفر عن مقتل ٢٠ شخصاً، حسب ما أعلنت مصادر عديدة، بينها زعيم حزب الأمة السوداني المعارض الصادق المهدي[٣٥].

المهم في الأمر أن الجيش تغيّر موقفه فجأة في مجريات الحراك، الذي أصبح على مرمى حجر من قيادته ووزارته. فكثير من الفيديوهات التي بُثّت في وسائل التواصل الاجتماعي، عكست حسن المعاملة من قبل الجيش للحراكيين، الضيوف الذين حلّوا بجوارهم، بل وصل الأمر إلى الدفاع عنهم، وصدّ هجمات لقوات أخرى، تريد فضّ اعتصامهم بالقوة.

استمرّ موقف الجيش الإيجابي تجاه المتظاهرين طيلة الفترة من وصول الحراكيين إلى الساحات قُبالة وزارة الدفاع في يوم السبت ٦ أبريل ٢٠١٩، إلى إعلان الجيش محاولة التغيير في يوم الخميس ١١ أبريل ٢٠١٩ بعد الظهر بالتوقيت المحلي للسودان، قادها وزير الدفاع السوداني الفريق أول عوض بن عوف، ويتوقع أن يستمر الموقف الإيجابي من الجيش أياماً بعد تلك المحاولة. إلا أن الحراك الشعبي رفض عوض بن عوف، وبعد يوم من ذلك أطيح به من جديد وظهر المجلس العسكري الانتقالي بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

مثلت محاولة التغيير، على الأقل في الظاهر، درجة عالية من الموقف الإيجابي للجيش تجاه الحراكيين. فقد جاء البيان الأول لذلك التغيير، ملبياً لمطالب الحراك، إن لم يكن كلّها فجلّها، فبعد ذلك البيان، الذي تلاه الفريق أول وزير الدفاع، رئيس اللجنة الأمنية العليا، عوض بن عوف، تحولت الساحات قبالة وزارة الدفاع حيث يعتصم المعتصمون، بل شوارع الخرطوم، وشوارع مدن السودان

---

(٣٤) ينظر إلى موقع: سكاي نيوز عربية (أبو ظبي)، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٩.

(٣٥) المرجع نفسه.

المختلفة، تحوّلت إلى صالة كبرى للأفراح، دُعي إليها السودانيون بمختلف انتماءاتهم السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية.

إن أهم ما ورد من بنود في البيان الأول لمحاولة التغيير، التي تستحق أن نختم بها هذه الدراسة، والمتوقع أن تكون لها تداعيات مهمة؛ ما يلي[٣٦]:

١- تشكيل مجلس عسكري يتولى إدارة حكم البلاد لفترة انتقالية مدتها عامان.

٢- تعطيل العمل بدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

٣- إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وحظر التجوال لمدة شهر من الساعة العاشرة مساء، إلى الساعة الرابعة صباحاً.

٤- قفل الأجواء لمدة أربع وعشرين ساعة، والمداخل والمعابر في كل أنحاء السودان لحين إشعار آخر.

٥- حلّ مؤسسة الرئاسة من نواب ومساعدين، وحلّ مجلس الوزراء القومي، على أن يكلف وكلاء الوزارات بتسيير العمل.

٦- حلّ المجلس الوطني ومجلس الولايات.

٧- حلّ حكومات الولايات ومجالسها التشريعية، وتكليف الولاة ولجان الأمن في أداء مهامهم.

٨- يستمر العمل طبيعياً بالسلطة القضائية ومكوناتها، وكذلك المحكمة الدستورية، والنيابة العامة.

٩- دعوة حاملي السلاح والحركات المسلحة للانضمام لحضن الوطن، والمساهمة فيه.

١٠- المحافظة على الحياة العامة للمواطنين دون إقصاء أو اعتداء أو انتقام، أو اعتداء على الممتلكات الرسمية والشخصية وصيانة العرض والشرف.

١١- الفرض الصارم للنظام العام، ومنع التفلت، ومحاربة الجريمة بكل أنواعها.

١٢- إعلان وقف إطلاق النار الشامل في كل أرجاء السودان.

١٣- إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين فوراً.

١٤- تهيئة المناخ للانتقال السلمي للسلطة، وبناء الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة بنهاية الفترة الانتقالية ووضع دستور دائم للبلاد.

---

(٣٦) أذيع البيان عبر الفضائيات المختلفة، وأرسل النص عبر وسائل التواصل المختلفة، عبر الإعلام العسكري (السوداني).

خاتمة:

انتهت هذه الدراسة، وما تزال تداعيات محاولة التغيير تفرض نفسها في الساحة السياسية في السودان، فهل تلبي هذه المحاولة، طموحات الشعب السوداني بمكوناته المختلفة؟ أم أنها ستندرج ضمن الديمقراطية الشكلية والمتمثلة في المراوحة بين «ديمقراطية العسكر الإنقاذي» و «ديمقراطية العسكر» المنقلب على رفاق السلاح؟ أم أن الحراك السوداني سوف يلد ديمقراطية مدنية؟ هذا ما ستجيبنا عنه أحداث الأيام والأشهر القادمة.



مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.



ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: **research@kfcris.com**